الأنباء
الاربعاء 28 اغسطس 2013

برنامج عمل لكل وزير أمام مجلس الوزراء قبل إحالته إلى البرلمان

الصانع: دراسة ألية وضوابط للسؤال البرلماني لتتفق وقرار المحكمة الدستورية

الغانم مترئسا الاجتماع الاسبوعي لمكتب المجلس

أعلن أمين سر مجلس الأمة يعقوب الصانع ان رئيس المجلس مرزوق الغانم طلب من الحكومة تحديد جدول زمني لأولوياتها المفترض ان تحيلها الى المجلس قريبا، مشددا في الوقت ذاته على ضرورة الابتعاد عن الآلية السابقة التي كانت الحكومة تقدم فيها برنامج عملها بطريقة انشائية وغير قابلة للتنفيذ.

وأضاف الصانع في تصريح صحافي: ناقشنا في اجتماع مكتب المجلس امورا مهمة مثل مدى قانونية الأسئلة البرلمانية، مبينا انه تم تكليف الشؤون القانونية بالأمانة العامة بدراسة آلية وضوابط السؤال البرلماني ومدى تطابق الأسئلة مع قرار المحكمة الدستورية.

ونقل الصانع عن اللجنة التنسيقية الحكومية الثلاثية التي حضرت اجتماع مكتب المجلس تأكيدها أن كل وزير سيقدم برنامج عمل وزارته الى مجلس الوزراء تمهيدا لمناقشته مع الوزير المختص قبل إحالة برنامج العمل الى مجلس الأمة، ما يعني ان الحكومة ستحاسب وزراءها على برامج عملهم قبل ان يحاسبهم مجلس الأمة واصفا الخطوة بأنها غير مسبوقة.

وأوضح الصانع انه اطلع مكتب المجلس على تصوره بتنظيم ورشة عمل بين السلطتين بهدف التوصل الى حلول للقضايا العالقة، مشيرا الى انه سيقدم دراسة للورشة في اجتماع مكتب المجلس المقبل.

وأعلن الصانع عن موافقة مكتب المجلس على تنفيذ البوابة الإلكترونية الخاصة بالنواب والمتعلقة بالاقتراحات والقوانين التي من خلالها يستطيع المواطنون والمختصون والمهتمون المشاركة والاطلاع على آخر المعلومات.

للحرص على استقرار الأوضاع والحفاظ على المكتسبات الدستورية

فيصل الشايع: إصلاحات سياسية تبدأ بإشهار الأحزاب

أكد النائب فيصل الشايع ان الأوضاع تحتم علينا المطالبة بإصلاحات سياسيه يتفق عليها كل الأطراف، وذلك حرصا على استقرار الأمور وحفاظا على المكتسبات السياسية والدستورية التي رسخها رجالات الكويت منذ البداية، مشددا على أهمية تنظيم العمل السياسي وتطويره عبر حزمة من القوانين منها قانون إشهار الأحزاب السياسية، مشيرا إلى أن هذه الخطوة تشجع على العمل الجماعي وتخرج العمل البرلماني من الفردية التي سيطرت على أداء المجالس النيابية خلال الفترات الماضية. وقال الشايع في تصريح صحافي ان قانون إشهار الأحزاب السياسية يجب أن يتشدد في مواده على أن تكون الأحزاب بعيدة عن الانتماءات الطائفية أو الاجتماعية، وألا تكون فرعا لأحزاب سياسية خارجية، لافتا الى ان المبادئ الوطنية يجب أن تمثل الخطوط العريضة لأي تيار او تنظيم سياسي في الكويت، شريطة ألا تتعارض مبادئه ونظامه الأساسي مع نصوص ومواد الدستور الكويتي.

مضيفا ان الكل يعلم ان الأحزاب تعمل في الكويت بشكل او بآخر ولديها مكاتبها ومقارها وبعضها منحت أراضي من الدولة، وأحيانا الحكومة تدعوها لسماع وجهة نظرها بموضوع او قضية معينه وكذلك يتم تبادل الزيارات بينها بالمناسبات، مما يؤكد الاعتراف الضمني بوجودهم لذا من الأفضل أن يكون عملها مشهرا ومرخصا وتحت المراقبة المالية وغيرها، بدلا من العمل تحت الطاولة من دون أي رقابة او ضوابط تنظمها.

وأكد الشايع انه سبق له أن تقدم بمقترح لقانون الأحزاب السياسية في عام 2007 «بمجلس 2006» مع عدد من النواب لتنظيم العمل السياسي، لافتا الى انه بصدد إعادة تقديم المقترح نفسه بالوقت المناسب بعد التنسيق مع النواب والقوى السياسية وكل الأطراف ذات العلاقة حتى نضمن الوصول الى قانون متفق عليه من قبل الجميع. وأوضح الشايع ان من القوانين المطلوب بحثها وإقرارها أيضا لأهميتها خلال دور الانعقاد المقبل إعطاء ذوي الشأن والأفراد حق اللجوء إلى المحكمة الدستورية مباشرة، مبينا أن إقرار هذا القانون يعطي الأقليات او اي مواطن في الكويت ضمانة إضافية لحقوقهم في حال وجود أغلبية نيابية أو حكومية انحرفت عن التشريع وخرجت عن مواد الدستور كما حصل في مجالس سابقة.

وبين الشايع ان قانون النظام الانتخابي بحاجة إلى تعديل، حيث تبين بعد تطبيقه وجود عدة سلبيات، لذا نحن في حاجة لصياغة قانون جديد يحقق المزيد من التطور الديموقراطي والسياسي للدولة، لافتا إلى أن القانون مر بـ 3 تجارب جميعها أكدت على وجود سلبيات من أبرزها شراء الأصوات وغيرها، قائلا ان المطلوب في المرحلة المقبلة قانون يتلافى عيوب وسلبيات جميع الأنظمة السابقة، وحان الوقت لاختيار نظام انتخابي تكون الإيجابيات اكثر، لكي يستقر العمل السياسي بعد عدة تجارب، مشيرا في الوقت ذاته الى ان هناك عدة اقتراحات ومنها القوائم النسبية في النظام الانتخابي.

واختتم الشايع تصريحه بتأكيده على أهمية استقلال القضاء إداريا وماليا من تبعية وزارة العدل حتى تكتمل كل الإصلاحات السياسية الضرورية، داعيا زملاءه النواب الى التعاون في إقرار تلك الإصلاحات السياسية والاتفاق حولها حتى يتمكن المجلس من إنجازها في دور الانعقاد المقبل او خلال الفصل التشريعي الحالي. كما دعا الحكومة إلى التعاون في قضايا الإصلاح لأهمية الاستقرار السياسي في البلاد وذلك من أجل المصلحة العامة.

فيصل الشايع

الطريجي: ما المعوقات أمام «السكنية» وتحول دون حل القضية الإسكانية؟

وجه النائب د.عبدالله الطريجي سؤالا إلى وزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير الدولة لشؤون البلدية سالم الأذينة قال في مقدمته إن القضية الإسكانية تعتبر من أهم القضايا التي تمس قطاعا كبيرا من المجتمع الكويتي خاصة الشباب منهم حيث يجدون أنفسهم بين مطرقة الأسعار الخيالية للأراضي المهيأة للسكن وسندات الإيجارات التي تلتهم جزءا كبيرا من الراتب الشهري ناهيك عن الشعور بعدم الاستقرار ثم الانتظار الطويل والمهل لطلبه الإسكاني ودوامة لا تنتهي.والواجب رفع هذه المعاناة عن كاهل الشاب الكويتي ومساعدة الأسرة الكويتية في إيجاد السكن اللائق والمناسب خلال فترة زمنية معقولة، الحقائق وتبيان التوجه الحكومي في هذا الشأن.

وطالب تزويده بالآتي:

1 ـ منذ إنشاء الهيئة العامة للإسكان عام 1974 ثم وزارة الإسكان عام 1975 حيث أنيطت بهما توفير السكن المناسب للأسرة الكويتية وحتى وقتنا الحالي والمشاريع الإسكانية تنمو وتزداد وفي المقابل تتراكم الطلبات في قائمة الانتظار.. فما المعوقات التي تواجه وزارة الإسكان وتحول دون إيجاد الحلول الجذرية لهذه المشكلة التي تؤرق الأسر الكويتية؟

2 ـ يرجى تزويدنا بإحصائية حديثة لجميع الطلبات الإسكانية متضمنة الطلبات الخاصة بالأرامل والمطلقات والتي مازالت في دور الانتظار وذلك حتى تاريخ السؤال.

3 ـ ما معدل الزيادة في طلبات الإسكان خلال الأعوام الـ 10 الماضية وما نسبة الإنجاز التي تم تنفيذها وتسليمها للمستحقين من مجمل هذه الطلبات؟

4 ـ ما خطة الوزارة لمعالجة المشكلة الإسكانية على المدى القريب وكذلك على المدى البعيد لتقليص قائمة الانتظار للطلبات الإسكانية واختصار فترة الانتظار لأصحاب هذه الطلبات وتوضيح ذلك بالأرقام والإحصائيات؟

د.عبدالله الطريجي

عاشور للخالد: ما أسباب عدم بناء مخفري الدسمة وبنيد القار؟

صالح عاشور

وجه النائب صالح عاشور سؤالا لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد قال فيه: لقد مرت سنوات على هدم مخفري الدسمة وبنيد القار والى الآن لم تتم اعادة بنائهما بالرغم من أهمية وجود المخفرين في هاتين المنطقتين خدمة للأهالي والمقيمين فما هي الأسباب التي حالت دون بناء المخفرين؟ ومتى سوف يتم بناء المخفرين؟ وهل تمت ترسية المناقصة على إحدى الشركات لبناء المخفرين؟ وفي حالة الإجابة بنعم طالب تزويده بقيمة المناقصة واسم الشركة والمدة التي سيتم من خلالها البناء.

الحويلة يشيد بجهود العبدالله في مشروع الإسعاف الطائر

د.محمد الحويلة

أشاد النائب د.محمد الحويلة بجهود وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الصحة الشيخ محمد العبدالله في مشروع الاسعاف الطائر والاستجابة للمقترحات والأسئلة المقدمة في هذا الشأن بتخصيص طائرات هيليكوبتر وطائرة نفاثة للإسعاف الجوي العمودي وذلك من خلال ترجمتها الى واقع وتذليل كل العقبات امام اتمام هذا المشروع الهام لان الاسعاف من اهم الطرق للعلاج المبكر في الحوادث وكلما كان مستوى الاسعاف متطورا كانت هناك فرصة اكبر لإنقاذ المصابين من الحوادث المختلفة خاصة في المناطق البعيدة عن المستشفيات كمنطقة الشاليهات امتدادا للحدود الكويتية جنوبا أو مزارع العبدلي امتدادا للمزارع الكويتية الشمالية.

واعرب عن أمله في ان يستمر هذا التعاون بما يحقق إنجازات الشعب الكويتي في تطوير الخدمات الصحية وتطوير خدمات الإسعاف والطوارئ وان يشمل جميع القطاعات الصحية للاهتمام بحياة وسلامة المواطنين.

الحمدان لرفع حالة الاستنفار لاحتمال توجيه ضربة عسكرية لسورية

حمود الحمدان

دعا النائب حمود الحمدان المؤسسات ذات الشأن في البلاد الى رفع حالة الاستنفار والاستعداد لأي طارئ داخلي أو خارجي ورفع شعار «كل مواطن خفير» في حال توجيه ضربة عسكرية للنظام السوري وتوقع الأسوأ.

كما دعا الحمدان الدفاع المدني ومستشفيات وزارة الصحة والإطفاء الى الاستعداد وكل مؤسسة حكومية لها علاقة، باختصار يجب تشكيل لجنة طوارئ حكومية احتياطيا والاستعداد لأي طارئ. وقال الحمدان إنه «مع أننا لسنا هدفا مباشرا ولكن في الوقت نفسه يجب ألا نستكين ونطمئن بل يجب في مثل هذه الظروف توقع الأسوأ دائما كفانا الله شر الظالمين، ونسأل الله أن يجعل كيد من أراد بالكويت وأهلها وبالإسلام والمسلمين السوء في نحره ويجعل تدبيره تدميره».

وحذر من احتمال وجود خلايا نائمة وشبكات تجسسية قد تضر بالأمن القومي للبلاد مثل الشبكة التي أدانها القضاء مؤخرا، فالاستهانة بمثل ذلك استهانة بأمن الكويت وأهلها، مع ثقتنا وتفاؤلنا بمقدرات مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية.

الغانم استقبل عدداً من السفراء وهنّأ نظيره المالدوفي بالعيد الوطني

مرزوق الغانم مستقبلا السفير الصيني

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبة بمجلس الأمة أمس (الثلاثاء) كلا من سفير الجمهورية التركية لدى الكويت مراد صالح تامر وسفير جمهورية الصين لدى الكويت تسوي جيانتشون وسفير جمهورية أذربيجان لدى الكويت تورال رضاييف وسفير دولة المكسيك لدى الكويت لويس البرتو باريرو ستاهل وسفير جمهورية بيرو لدى الكويت هيلي بيلايز وسفير جمهورية الهند لدى الكويت ساتيش شاند ميهتا، كما استقبل سفير مملكة إسبانيا لدى الكويت انخل لوسادا. حيث قدموا للغانم التهنئة على نيل ثقة زملائه أعضاء مجلس الأمة بالفوز بمنصب رئاسة المجلس وأكدوا عمق علاقات بلدانهم مع الكويت. من جانب آخر، بعث الغانم ببرقية تهنئة الى رئيس البرلمان في جمهورية مالدوفا ماريان لوبو وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلده.

عبدالكريم الكندري للاستعانة بالكفاءات الوطنية في أعمال لجان المجلس

تقدم النائب د.عبدالكريم الكندري لمجلس الأمة باقتراح برغبة للاستعانة بالكفاءات الوطنية المتخصصة من جامعة الكويت والمعاهد وحملة الدكتوراه في أعمال لجان المجلس كل وتخصصه للاستفادة من هذه الطاقات ومن منطلق تشجيع الكفاءات الوطنية.

وبين النائب د.الكندري أن الكويت تزخر بالعقول والكفاءات الوطنية المتخصصة في شتى المجالات، وأننا مقبلون على مرحلة مهمة من تاريخ البلاد والتي تتمثل في المضي بمشاريع التنمية، فنحن بأمس الحاجة للاستعانة بالمميزين كونهم بالبداية من أبناء الوطن ومن ثم لحاجتنا الماسة بالاستعانة بأهل الاختصاص فيما يعرض على المجلس وكونهم الأحرص على تلمس المشاكل والقضايا التي تعاني منها الكويت وأكثرهم دراية بطرق التصدي لها.

وختم النائب د.الكندري بأن الكويت ليست بحاجة للاستعانة بالعقول من الخارج وأن الكفاءات الوطنية الموجودة هي أهل للثقة والمرحلة المقبلة تتطلب أن يدفع بهؤلاء في جميع جهات الدولة وليس في مجلس الأمة فقط.

د.عبدالكريم الكندري

التميمي للتمديد للعسكريين البدون في «الدفاع والداخلية» حتى سن 65 عاما

تقدم النائب عبدالله التميمي باقتراح برغبة لمعالجة أوضاع العسكريين البدون والخليجيين والشهداء، قال في مقدمته: يعلم الجميع أن الخدمة العسكرية هي من أشرف المهن وأكثرها قدسية في خدمة الأوطان وبما أن الكويت تعيش قضية من أعقد القضايا تتعلق بفئة «البدون» الذين قدموا خدمات جليلة للوطن، ويدخل ضمن هذه الفئة العسكريين من رجال الجيش والشرطة، الذين شهدت لهم الأزمات التي مرت بها البلاد بدءا من الحروب العربية ضد الكيان الصهيوني وانتهاء بالغزو الصدامي للكويت وما بعده من أزمات عابرة وتوترات في المحيط الإقليمي، نذروا خلالها الغالي والنفيس من أجل صون تراب الوطن والحفاظ على أمنه،

حيث باتت هذه الشريحة تعاني من صعوبات كثيرة في المحافظة على وظائفهم لمن بقي منهم على قيد الحياة ويعاني ذوو وأبناء من رحلوا منهم عن الدنيا إلى رحمة الله اشد المعاناة، بل إن ما يزيد الأمر سوءا أن من بينهم أزواج وأبناء مواطنات كويتيات كفل حقوقهن الدستور، وأنطبق على هذه الشريحة قول الحق تعالى (من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا) صدق الله العلي العظيم. اقترح التميمي أن يتم التمديد للعسكريين البدون وأبناء وأزواج الكويتيات والخليجيين في وزارتي الدفاع والداخلية حتى سن 65 سنة، كما هو معمول به في قانون الخدمة المدنية، وكذلك إحالتهم للتقاعد بعد هذا التمديد على أن يطبق عليهم قانون التقاعد للعسكريين المواطنين، على أن يشمل القانون جميع العسكريين الذين امضوا 20 عاما في الخدمة دون النظر لاعتبارات أخرى، ويسمح بتوظيف أبنائهم الذين تنطبق عليهم اللوائح والنظم في السلك العسكري في وزارتي الدافع والداخلية، ويعطي العسكريين البدون وأبناء وأزواج المواطنات أولوية شرف الحصول على الجنسية الكويتية تقديرا لخدماتهم الجليلة في أول دفعة تجنيس مقبلة. واقترح التميمي أن تشمل أولوية البند السابق أبناء وأشقاء العسكريين وأقاربهم من الدرجة الأولى ممن قدموا خدمات جليلة للكويت خلال الغزو الغاشم، وأن يتم ضم شهداء الواجب والعمليات العسكرية تحت مظلة مكتب الشهيد ودون إعادتهم لوزاراتهم كما فعل المكتب مؤخرا.

ويعاملون معاملة شهداء الكويت المنضوين تحت هذا المكتب، وان يعطى هذا الاقتراح الأولوية من الحكومة حال موافقة المجلس.

عبد الله التميمي

الجبري يتهم وزيرة في الحكومة الحالية بالمصلحة المباشرة في قانون تخصيص «الكويتية»

اتهم النائب محمد الجبري وزيرة في الحكومة الحالية بالمصلحة المباشرة في احدى الشركات المتنافسة والمرتبطة بالمرسوم رقم 22 لسنة 2012 في شأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية الى شركة مساهمة، مؤكدا انه سيقدم استجوابا الى هذه الوزيرة اذا لم تتم الموافقة على التعديلات الجوهرية التي قدمها على القانون.

وأضاف في تصريح صحافي ان الحكومة لم تقم حتى الآن باتخاذ اللازم في تطبيق القانون لاسيما ما يتعلق بإطفاء خسائر «الكويتية»، مشيرا الى انه تم تقليص الموازنة المخصصة لذلك من 438 مليون دينار الى 250 مليونا. وأوضح انه سيقدم تعديلاته الى اللجنة المالية المختصة على القانون 22 لسنة 2012، مشددا على ضرورة استبعاد الشركتين المنافستين من الدخول طرفا، وذلك احتراما لمواد القانون، داعيا الحكومة الى التفاعل مع التعديلات النيابية المقدمة على القانون، واستعجال إقرارها وتطبيقها من أجل المصلحة العامة.

من جانب آخر، أعلن الجبري انه تقدم باقتراح زيادة على الراتب الأساسي للموظفين الكويتيين لمن لم تشملهم الكوادر التي تم اقرارها، واعدا بالمزيد من المقترحات التي تفيد المواطنين.

محمد الجبري